



جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

ضوابط التبديع
عند المحدثين

"رسالة ماجستير"

إعداد

محمد عبد الله أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف سليمان & الأستاذ الدكتور / عبد اللطيف محمد عامر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْلَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ^(١).

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا بَحْثٌ فِي مَسْأَلَةٍ دَقِيقَةٍ مِنْ مَسَائِلِ جَرَحِ الرِّوَاةِ وَنَقْلَةِ الْعِلْمِ، وَهِيَ
مَسْأَلَةُ الْجَرَحِ بِالْبِدْعَةِ.

وَالْبِدْعَةُ الْإِعْتِقَادِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَوَجَّهَتْ إِلَيْهَا أَنْظَارُ الْعُلَمَاءِ النَّقْدَةِ مِنْ أَهْلِ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وَالْبِدْعَةُ الْإِعْتِقَادِيَّةُ هِيَ مَا كَانَ إِعْتِقَادًا لِلشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ
مِنْ الْمَعْرُوفِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ لَا بِمُعَانِدَةٍ، بَلْ بِنَوْعِ شُبْهَةٍ سَوَاءٌ أَكَانَ مَعَ
الْإِعْتِقَادِ عَمَلٌ أَمْ لَا.

وَجَرَحُ الرِّوَاةِ بِالْبِدْعَةِ طَعْنٌ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَهُوَ مِنْ أخطر أنواع الجرح

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يفتح بها خطبه، ويعلمها أصحابه -رضوان الله عليهم-، وقد وردت من طرق عن ابن مسعود، وجابر، وابن عباس، وعائشة، وغيرهم رحمهم الله. أخرج ذلك: أحمد في المسند (١/٣٠٢، ٣٠٥، ٣٩٢، ٤٣٢)، ومسلم في كتاب الجمعة: باب تخفيف صلاة الجمعة (٨٦٨)، والنسائي في كتاب الجمعة: باب كيفية الخطبة وكيف الخطبة (٣/١٠٤، ١٨٨)، وأبو داود في كتاب النكاح: باب في خطبة النكاح (٢١١٨)، والترمذي في كتاب النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح (١١٠٥)، وابن ماجه في كتاب النكاح: باب خطبة النكاح (١٨٩٢)، والحاكم في المستدرک (٢/١٨٢، ١٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٤٦)، وقد جمع طرقها، وحررها، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- في رسالة مستقلة.

الَّذِي يَلْحَقُ الرِّوَاةَ وَثِقَلَهُ الْعِلْمُ وَالتَّكَلُّمِينَ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ أَمْرًا يَتَّصِلُ بِالْعَقِيدَةِ؛ إِذْ إِنَّ صِفَةَ التَّبْدِيعِ الَّتِي يُطْلَقُهَا أُمَّةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ تَنْصَرِفُ إِلَى الْبِدْعَةِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ وَهِيَ الْاِنْحِرَافُ الْحَادِثُ فِي الْاِعْتِقَادِ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ.

وَحَظَرُ التَّسَاهُلِ فِي الْجَرْحِ ظَاهِرٌ لِكَوْنِهِ جَرَحًا لِسَلِيمٍ وَوَسْمًا لَهُ بِسَمَةِ سُوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ عَارُهَا، يَلْحَقُهُ مَا بَقِيَ الْعِلْمُ مَسَارُهَا، وَلِأَنَّهُ إِهْدَارٌ لِرِوَايَةِ الرَّاويِ، وَإِسْقَاطٌ لِعِلْمِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا لِلْجَرْحِ حَقِيقَةً فَبِجَرَحِهِ إِبْثَاتُ أَنْ لَيْسَ دِينًا مَا هُوَ دِينٌ، وَفِي الْمُقَابِلِ فَالتَّسَاهُلُ فِي التَّعْدِيلِ يَجْعَلُ دِينًا مَا لَيْسَ بِدِينٍ، وَلَيْسَ التَّسَاهُلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بِأَقْلَ خَطَرًا مِنَ التَّشَدُّدِ فِيهِمَا.

وَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى وَجُوبِ جَرْحِ الْمُتَّبِعِ، وَبَيَانِ حَالِهِ، وَكَشْفِ أَمْرِهِ، وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ دَاعِيًا إِلَى بِدْعَةٍ مُنَافِحَةٍ عَنْهَا.

وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى: «أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ، وَأَنَّ جَرَحَ الرِّوَاةِ بِمَا فِيهِمْ جَائِزٌ بَلٍ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغِيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ مِنَ الذَّبِّ عَنِ الشَّرِيعَةِ الْمُكْرَمَةِ»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ: «وَجَبَ بَيَانُ حَالِ مَنْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ وَالرِّوَايَةِ، وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الرَّأْيِ وَالْفَتْوَا، وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ، وَهُوَ مَا جُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَبَيَانُ الْقَوْلِ

(١) من مقدمة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ لِصَحِيحِهِ (١ / ١٤).

وَالْعَمَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ.

ثُمَّ الْقَاتِلُ فِي ذَلِكَ يَعْلَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُسْنِ النِّيَّةِ، فَلَوْ تَكَلَّمَ بِحَقٍّ لَقَصِدَ الْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ أَوِ الْفَسَادَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَإِنْ تَكَلَّمَ لِأَجْلِ اللَّهِ تَعَالَى، مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ كَانَ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ^(١).

وَمَقْصِدُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الرِّجَالِ حِفْظُ الشَّرِيعَةِ وَصَوْنُ الدِّينِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُمْ: «إِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَافْتَنَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذْ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ أَوْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا فِيهِ لغيرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ ذَلِكَ غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمِنُ عَلَى بَعْضٍ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا أَوْ يَسْتَعْمَلَ بَعْضَهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبٌ لَا أَصْلَ لَهَا».

ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ»، «بَابُ: الْكَشْفُ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ»^(٢).

وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ جَرَحَ الرُّوَاةِ وَنَاقِلِي الْعِلْمِ بِالْحَقِّ، وَبَيَانَ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٤/ ٢٧٩).

(٢) مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، [صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٢٣)].

المبتدعة واجب شرعي، فقال:

«مِثْلُ أُنْمَةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْعِبَادَاتِ
الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ
الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ بِصُومٍ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ
إِلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟

فَقَالَ: إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ
فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ.

فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا عِلْمٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِذْ
تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشَرْعِهِ وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى
ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لَدَفَعَ ضَرَرُ
هَؤُلَاءِ لِفَسَادِ الدِّينِ وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ،
فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا
أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً»^(١).

وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْكَلَامَ فِي الرُّوَاةِ وَمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ
غَيْبَةً مُحَرَّمَةً، فَقَالَ: «فَإِنَّكَ -يَرْحُمُكَ اللَّهُ- ذَكَرْتَ أَنَّ قِبْلَكَ قَوْمًا يُنْكِرُونَ قَوْلَ
الْقَائِلِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَفُلَانٌ
يُخْطِئُ فِي رِوَايَةِ حَدِيثٍ كَذَا، وَالصَّوَابُ مَا رَوَى فُلَانٌ بِخِلَافِهِ، وَذَكَرْتَ أَنََّّهُمْ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٢٧٩).

اسْتَغْظَمُوا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَه، وَنَسَبُوهُ إِلَى اغْتِيَابِ الصَّالِحِينَ مِنَ السَّلَفِ
الْمَاضِينَ... وَلَكِنَّ الْجَاهِلَ يُنْكِرُ الْعِلْمَ لِتَرْكِيبِ الْجَهْلِ فِيهِ، وَضِدُّ الْعِلْمِ هُوَ
الْجَهْلُ، فَكُلُّ ضِدٍّ نَافٍ لِمُضَدِّهِ، دَافِعٌ لَهُ لَا مَحَالَةَ، فَلَا يَهْوُلُنَّكَ اسْتِنكَارُ الْجُهَالِ
وَكَثْرَةُ الرِّعَاعِ لِمَا خَصَّ بِهِ قَوْمٌ وَحُرْمَتُهُ^(١).

وَلِخَطَوْرَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَعَظِيمِ قَدْرِهَا فِي دِينِ اللَّهِ، كَانَتْ مُحَاطَةً بِقَوَاعِدَ
صَارِمَةٍ، وَقِيُودَ حَاسِمَةٍ، «فَلَيْسَ نَقْدُ الرُّوَاةِ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ، فَإِنَّ النَّاقِدَ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ وَاسِعَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ، عَارِفًا بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ السَّابِقِينَ
وَطُرُقِ الرُّوَاةِ، خَبِيرًا بِعَوَائِدِ الرُّوَاةِ وَمَقَاصِدِهِمْ وَأَغْرَاضِهِمْ، وَبِالْأَسْبَابِ
الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّسَاهُلِ وَالْكَذِبِ، وَالْمُوقِفَةِ فِي الْخَطَا وَالْغَلَطِ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ
يَعْرِفَ أَحْوَالَ الرَّاوي: مَتَى وُلِدَ؟ وَبِأَيِّ بَلَدٍ؟ وَكَيْفَ هُوَ فِي الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ
وَالْعَقْلِ وَالْمُرُوءَةِ وَالتَّحَفُّظِ؟ وَمَتَى شَرَعَ فِي الطَّلَبِ، وَمَتَى سَمِعَ؟ وَكَيْفَ
سَمِعَ؟ وَمَعَ مَنْ سَمِعَ؟ وَكَيْفَ كِتَابَتُهُ؟ ثُمَّ يَعْرِفُ أَحْوَالَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ يُحَدِّثُ
عَنْهُمْ وَيُلَدِّانَهُمْ وَوَفِيَّاتِهِمْ، وَأَوْقَاتَ حَدِيثِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ فِي التَّحْدِيثِ، ثُمَّ
يَعْرِفُ مَرْوِيَّاتِ النَّاسِ عَنْهُمْ وَيَعْرِضُ عَلَيْهَا مَرْوِيَّاتَ هَذَا الرَّاوي وَيَعْتَبِرُهَا
بِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ شَرْحُهُ.

وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَّقِظًا، مُرْهَفَ الْفَهْمِ، ذَقِيقَ الْفِطْنَةِ، مَالِكًا لِنَفْسِهِ،
لَا يَسْتَمِيلُهُ الْهَوَى، وَلَا يَسْتَفْزُهُ الْغَضَبُ، وَلَا يَسْتَخِفُّهُ بَادِرُ ظَنٍّ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ

(١) كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، مع: منهج
النقد عند المحدثين للأعظمي (ص ١٦٩).

النَّظَرَةَ وَيَبْلُغَ الْمَقَرَّ، ثُمَّ يُحَسِّنُ التَّطْبِيقَ فِي حُكْمِهِ فَلَا يُجَاوِزُ وَلَا يُقْصِرُ، وَهَذِهِ
الرُّتَبَةُ بَعِيدَةُ الْمَرَامِ، عَزِيزَةُ الْمَنَالِ، لَمْ يَبْلُغْهَا إِلَّا الْأَفْذَاذُ.

وَقَدْ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَجَلَّتْهُمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ فَلَا يُعَوَّلُ
عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ أُنَمَّةِ هَذَا الشَّانِ: «أَبُو نَعِيمٍ، وَعَفَّانُ،
صَدُوقَانِ لَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا فِي الرِّجَالِ، هَؤُلَاءِ لَا يَدْعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ».

وَأَبُو نَعِيمٍ وَعَفَّانُ مِنَ الْأَجَلَّةِ، وَالْكَلِمَةُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ كَلَامِهِمَا
فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي كُتُبِ الْفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمَا^(١).

فَكَمَا أَنَّ حَيَاطَةَ الدِّينِ، وَالِدَفَاعَ عَنِ الشَّرِيعَةِ وَاجِبٌ، فَكَذَلِكَ صِيَانَةُ
عِرْضِ الْمُسْلِمِ وَرِعَايَةُ حَقِّهِ وَاجِبٌ أَيْضًا.

وَالْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الرِّجَالِ وَالْمَنَاهِجِ تَحْكُمُهُمْ قَوَاعِدُ صَارِمَةٌ،
وَقِيُودٌ حَاسِمَةٌ، وَهُمْ عَلَى وَعْيٍ مُتَقَيِّظٍ لَخُطُورَةِ وَجَلَالِ مَا يَفْعَلُونَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، هَذَا الْبَحْثُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ
قَوَاعِدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجَرَحِ بِالْبِدْعَةِ وَالطَّعْنِ بِهَا.

وَهَذَا الْبَحْثُ مُسْتَلٌّ مِنْ رِسَالَتِي لِلْعَالَمِيَّةِ، وَهِيَ بِعُنْوَانِ (الرُّوَاةُ الْمُبَدَّعُونَ مِنْ
رِجَالِ الْكُتُبِ السُّتَةِ)، وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ ضَوَابِطَ الرُّمِيِّ بِالْبِدْعَةِ، وَطَبَّقْتُهَا عَلَى مَنْ
رُمِيَ بِالْبِدْعَةِ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السُّتَةِ، لِيَتَّضِحَ مَنْ رُمِيَ بِالْبِدْعَةِ وَهِيَ فِيهِ، وَمَنْ رُمِيَ

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تقديم الشيخ المعلمي (ص/ب-ج).

بها وهو منها بريء، ثم لترتب على ذلك نتائجهُ من قبول وردِّهِ وتعديلٍ وجرحٍ.
وقد آثرتُ نشره منفرداً لأنه متكامل بذاته، ولأنه يمسُّ أمراً من أخطرِ
الأمورِ في تحمُّلِ العلمِ وأدائه.

وأنا في هذا كله على قانونِ السلفِ ومنهجهم حيثُ قرروا أن كلَّ ما قالوه
أو كتبوه مخالفاً للكتابِ والسنةِ فمضروبٌ به عُرْضُ الحائطِ، وهم منه برّاءُ.
وأسألُ الله تعالى أن ينفعَ بهذا البحثِ كاتبه وقارئةً وكلَّ ناظرٍ فيه ودالَّ عليه.
كما أسأله تعالى أن يجمعَ شملَ أمّتنا، وأن يؤخِّدَ على الكتابِ والسنةِ
بفهمِ سلفِ الأُمَّةِ صُفوفها، وأن يؤلِّفَ بين قلوبِ أبنائها، ويشرحَ للحقِّ
صُدُورهم، ويقيمَ على الصراطِ المُستقيمِ أقدامهم.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آبويه إبراهيمَ وإسماعيلَ، وعلى
سائرِ الأنبياءِ والمرسلينَ وسلَّمَ تسليماً كثيراً، وأخِرُ دَعْوَانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ
العالمينَ.

وكتب الطالب:
محمد عبد الله أحمد

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٥	
بين يدي الضوابط.....	١٣	
حكمُ الكلامِ في أهلِ البدع.....	٢٠	
بيانُ الأصولِ التي يعتمدُ عليها أهلُ البدع والأهواء.....	٣٤	
١- اعتمادُهم على الأحاديثِ الواهية الضعيفة والمكذوبِ فيها		
على رسول الله ﷺ.....	٣٦	
٢- ردُّهم الأحاديثَ الصحيحة التي هي غيرُ موافقةٍ لأغراضهم.....		٣٦
٣- تخرُّصُهم على الكلامِ في القرآنِ والسنةِ العربيين مع العُرُو عن		
علمِ العربية.....	٣٦	
٤- انحرافُهم عن الأصولِ الواضحة إلى اتباعِ المشابهاتِ التي للعقولِ		
فيها مواقف.....	٣٧	
٥- الأخذُ بالمطلقاتِ قبلَ النظرِ في مُقيِّداتها، أو بالعموماتِ من غيرِ		
تأملٍ هل لها مُخصِّصاتٌ أو لا؟ وكذلك العكس.....	٣٧	

٣٨	٦- تَحْرِيفُ الْأَدْلَةِ عَنْ مَوَاضِعِهَا
٣٩	٧- بِنَاءُ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ الظَّوَاهِرَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى تَأْوِيلَاتٍ لَا تُعْقَلُ
٣٩	٨- الْغُلُوفُ فِي تَعْظِيمِ شُيُوخِهِمْ
٤٠	طَرِيقَةُ مَعْرِفَةِ الْبِدْعَةِ
٤٢	مُعَامَلَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ
٥٦	ضَوَائِطُ فِي الرَّمْيِ بِالْبِدْعَةِ
٥٦	١- شُرُوطُ الْمُبْدَعِ
٥٧	أ- الْعِلْمُ وَالتَّشَبُّهُ وَالتَّقْوَى وَالْوَرَعُ
٥٨	ب- مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٥٩	ج- تَحْرِيرُ مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ
٦٠	د- اجْتِنَابُ الْعَصِيَّةِ، وَهَتَكَ حِجَابِ الْمُعَاصِرَةِ
٦٥	هـ- الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
	و- مُرَاعَاةُ قُرْبِ الْجَارِحِ مِنَ الْمَجْرُوحِ زَمَانًا، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِحَقِيقَةِ حَالِ
٦٦	الْمُتَقَدِّمِ
٦٧	ز- الْمَعْرِفَةُ بِطَرِيقِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَمَقَالَتِهِمْ
٦٨	ح- الْإِطْلَاقُ عَلَى أَصُولِ الْبِدْعِ، وَمَا تُرَدُّ بِسَبَبِهِ الرِّوَايَةُ، وَمَا لَا تُرَدُّ

- ط- أن يَكُونَ عَارِفًا بِالْعُلُومِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَحْرُمُ وَمَا لَا يَحْرُمُ مِنْهَا ٧٠
- ي- أن يَكُونَ بَعِيدَ النَّظَرِ فِي تَصَوُّرِ الْمُمْكِنَاتِ ٧١
- ك- أن يَكُونَ عَارِفًا بِسِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَّتِهِ، عَارِفًا بِأُصُولِ الْبِدْعِ .. ٧٢
- ٢- التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْغَالِي وَغَيْرِهِ. ٧٤
- ٣- طَرِيقَةُ مَعْرِفَةِ الْغَالِي فِي بَدْعَتِهِ ٧٤
- ٤- التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْغَالِي فِي زَمَانِ السَّلَفِ وَالْغَالِي بَعْدَهُمْ. ٧٤
- ٥- التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْبِدْعَةِ الْكُبْرَى، وَالْبِدْعَةِ الصُّغْرَى. ٧٤
- ٦- رِوَايَةُ الشَّيْعِيِّ، وَضَابِطُ قَبُولِهَا ٨٤
- ٧- مُرَاعَاةُ إِطْلَاقِ: «أَهْلُ الْأَهْوَاءِ»، وَ«أَهْلُ الْبِدْعِ» ٨٩
- ٨- ضَابِطُ الْكُفْرِ بِالْبِدْعَةِ ٩٣
- لَا زِمَ الْقَوْلِ قَوْلٌ أَمْ لَا؟ أَوْ: لَا زِمَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟ ٩٨
- أ- مَعْنَى اللَّازِمِ ٩٨
- ب- أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ اللَّفْظِيَّةِ ٩٨
- الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ اللَّفْظِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٩٩
- ج- هَلْ لَا زِمَ الْقَوْلِ قَوْلٌ أَوْ لَا؟ وَهَلْ لَا زِمَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ أَوْ لَا؟ .. ١٠٠

الَلَّازِمُ مِنْ قَوْلِ أَحَدٍ سِوَى قَوْلِ اللَّهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ ... ١٠٠

٩- حُكْمُ رِوَايَةِ الْمُكَفِّرِ بِبِدْعَتِهِ ١٠٥

١٠- مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ وَمُنَاقَشَتُهُ ١١٢

والاِخْتِيَارُ أَنَّ رِوَايَةَ الْكَافِرِ بِبِدْعَتِهِ مَرْدُودَةٌ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ ١١٥

١١- ضَابِطُ الْفِسْقِ بِالْبِدْعَةِ ١١٦

١٢- حُكْمُ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ بِبِدْعَتِهِ ١٢٠

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: رَدُّ رِوَايَتِهِمْ مُطْلَقًا ١٢١

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَبُولُ رِوَايَتِهِمْ مُطْلَقًا، مَا لَمْ يَسْتَحِلُّوا الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ

مَذْهَبِهِمْ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِمْ، سِوَاءَ كَانُوا دُعَاةَ أَمٍّ لَا ١٢٣

الْقَوْلُ الرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ١٣٠

١٣- رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ إِلَى بِدْعَتِهِ ١٣٥

١٤- رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِقِيُودٍ ١٤٧

١٥- حُكْمُ الْمُبْتَدِعِ الْمُتَأَوِّلِ ١٥٠

وَحُكْمُ التَّأْوِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ١٥٠

وَالْعَمَلُ الْمُبْتَدِعُ عَلَى قِسْمَيْنِ ١٥١

أَنْوَاعُ التَّأْوِيلِ وَأَحْكَامُهُ إِجْمَالًا، وَأَنْوَاعُ الْمُتَأَوَّلِينَ وَبَيَانُ حُكْمِ كُلِّ وَهْيٍ	
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.....	١٥٥
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُتَضَحُّ كُفْرُهُ.....	١٥٥
الْقِسْمُ الثَّانِي: مُتَأَوَّلٌ مُتَضَحُّ إِعْذَارُهُ.....	١٥٧
الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مُتَأَوَّلٌ مُخْتَلَفٌ فِي كُفْرِهِ وَإِعْذَارِهِ.....	١٥٩
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْحُكْمُ بِالتَّكْفِيرِ.....	١٦١
الْقَوْلُ الثَّانِي: الْحُكْمُ بِالْإِعْذَارِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ.....	١٦٢
الْقَوْلُ الثَّالِثُ: عَدَمُ الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ أَوْ الْإِعْذَارِ.....	١٦٣
خُلَاصَةُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ الْمُتَبَدِّعَةِ الْمُتَأَوَّلَةِ.....	١٦٤
ضَوَابِطُ التَّأْوِيلِ السَّائِغِ.....	١٦٥
١٦ - كَلَامُ الْأَقْرَانِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ.....	١٦٧
١٧ - عَدَمُ تَسْوِيَةِ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّعَةِ الرَّوَاعِ.....	١٧٦
١٨ - مُرَاعَاةُ الْخَطَا الَّذِي يَعْتَرِي الْبَشَرَ.....	١٨٣
١٩ - مُرَاعَاةُ اخْتِلَافِ أَنْظَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ.....	١٨٨
٢٠ - مُرَاعَاةُ اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ، وَأَثَرُهُ فِي جَرَحِ الرَّوَاعِ.....	٢٠٠
٢١ - الْعَمَلُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.....	٢٠٥